عاصفة الانتخابات في تركيا: دلالات نتائج انتخابات يونيو ونوفمبر 2015

علي چارك أوغلو وكرم يلدريم*

ملخص: تحلل هذه الدراسة جولتَي انتخابات 2015 العامة اللتين أعقبتا الانتخابات المحلية والرئاسية في 2014، وقد بيّنت الانتخابات الأخيرة كيف يمكن لحزب مهيمن أن يبني قاعدته الانتخابية، ويخسر أصواتاً، ثم يستعيدها لتعزيز قاعدة تأييده؟ وتشرح الدراسة الأنماط الجغرافية للتصويت في جميع أنحاء البلاد لتبيان كيفية تحول المشهد الانتخابي في أقل من أربعة أشهر، وتناقش مظاهر القوة والضعف في سياسات الأداء بوصفها قوة تشكل النتائج الانتخابية في سياقات تطغى فيها المخاوف الأمنية على المخاوف بشأن سياسات الأداء الاقتصادي والاجتماعي، وتجادل الدراسة أن افتقاد أو تضاؤل تأثير سياسات الأداء ضارّ بطبيعته بالديمقراطية التركية؛ وبحكم طبيعة انقسام الناخبين، فالمرجّح نجاح النهج القائم على بناء الإجماع حول إصلاح السياسات وكتابة الدستور.

*جامعة كوچ، تركيا

Election Storm in Turkey: What do the Results of June and November 2015 Elections Tell Us?

ALİ ÇARKOĞLU and KEREM YILDIRIM*

ABSTRACT This article analyzes the two general elections in 2015 that followed the local and presidential elections a year earlier. These elections illustrate how a predominant party builds its electoral base, loses, and then recovers votes to consolidate its support base. We demonstrate geographical patterns of voting across the country to illustrate how the electoral scene shifted in less than four months. We discuss the power and limitations of performance politics as a force that shapes electoral outcomes in contexts where security concerns override concerns about economic and social policy performance. We argue that lacking or diminished influence of performance politics is inherently harmful for Turkish democracy and given the divided nature of the electorate a consensus building approach to policy reform and constitution writing is more likely to succeed.

* Koç University, Turkey

رؤية تركية
2016 - (5/1)
57 - 31

شهدت تركيا انتخابات عاصفة، ففي أقل من عامين منذ مارس 2014 مرت البلاد بأربعة انتخابات، أجري آخرها في الأول من نوفمبر عام 2015، وقد حقق الحزب الحاكم (حزب العدالة والتنمية) فوزًا في ثلاثة انتخابات متتالية في الأعوام 2002 و2007 و2011 عن طريق زيادة حصة التصويت لصالحه من حوالي 34 بالمئة إلى ما يقرب من 50 بالمئة؛ وبذلك أصبح مثالًا نادرًا لحزب مهيمن في دولة ديمقراطية تنافسية، 1 وقد مُنِيَ حزب العدالة والتنمية في أعقاب الانتخابات المحلية والرئاسية في مارس وأغسطس 2014 بأول خسارة انتخابية كبيرة له في يونيو 2015، وهذا أدى إلى مشهد برلماني لا يسمح بتشكيل أي حكومة، وفي النهاية قرر الرئيس رجب طيب أردوغان عقد انتخابات مبكرة أو "إعادة" الانتخابات، وهذا أدى في نهاية المطاف إلى تعافي حزب العدالة والتنمية من خسائره في نوفمبر 2015.

تعدّ عاصفة الانتخابات التركية بالغة الأهمية من نواح كثيرة... وسوف نتطرق إلى مجموعة من القضايا التي يمكن للتجربة التركية أن تسلط الضوء عليها، أولًا: نوضح كيف تمكّن الحزب المهيمن من بناء قاعدته الانتخابية؟ ثم كيف خسر الانتخابات؟ ثم كيف استعاد أصواتًا لتعزيز قاعدة دعمه؟ ونبين الأنماط الجغرافية للتصويت في جميع أنحاء البلاد لتوضيح كيفية تحول المشهد الانتخابي في أقل من أربعة أشهر. ثانيًا: نوضح مظاهر قوة وقصور سياسات الأداء بوصفها قوة تشكل النتائج الانتخابية في سياقات تطغى فيها المخاوف الأمنية على المخاوف بشأن أداء السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ثم نناقش كيف أن افتقاد تأثير سياسات الأداء أو تضاؤله يعدّ ضارًّا بالديمقراطية التركية، وبحكم انقسام الناخبين، فالمرجّح نجاح النهج القائم على بناء الإجماع حول إصلاح السياسات وكتابة الدستور.

حقق الحزب الحاكم (حزب العدالة والتنمية) فوزًا في ثلاثة انتخابات متتالية في الأعوام 2002 و2007 و2011 عن طريق زيادة حصة التصويت لصالحه من حوالي 34 بالمئة إلى ما يقرب من 50 بالمئة؛ وبذلك أصبح مثالًا نادرًا لحزب مهيمن في دولة ديمقراطية تنافسية

نتائج الانتخابات العامة في يونيو ونوفمبر 2015

يلخص الشكل 1 تطورات المشهد الانتخابي للانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية منذ عام 2002، ويظهر هذا المشهد المألوف كيف رفع حزب العدالة والتنمية حصّته من أصوات الناخبين بالانتخابات المتتالية في نمط متعرج، ففي المرحلة الأولى ازداد مستوى تأييده البالغ 34 بالمئة إلى حوالي 42 بالمئة في الانتخابات المحلية عام 2004، وفي أعقاب الاضطرابات السياسية قبل انتخابات 2007، كان تأييد حزب العدالة والتنمية قد وصل بالفعل إلى نحو 47 بالمئة، وعندما كان تأييد حزب العدالة والتنمية في صعود كانت التقييمات الجماهيرية بشأن أداء السياسات الاقتصادية للحزب الحاكم عالية بإطراد؛ بل وتتحسن.

جاء التحدي الانتخابي الأول لحكم حزب العدالة والتنمية مع الأزمة الاقتصادية العالمية التي نشأت قبيل انتخابات 2009 المحلية، وهذا أدى إلى تراجع التأييد الانتخابي بنحو 8 نقاط مئوية. وقد تعافى حزب العدالة والتنمية من هذا الانخفاض بالتحسين المستمر لعمليات تقييم الوضع الاقتصادي بين كتلة الناخبين، وكان التعافي بحلول انتخابات 2011 البرلمانية أكثر من كامل، لذا سجل حزب العدالة والتنمية مستوى قياسيًّا من التأييد يصل إلى حوالي 50 بالمئة من الأصوات الصحيحة، وبلغ إجمالي الأصوات التي حصل عليها 21.4 مليون صوت.

جاء التحدي الانتخابي الأول لحكم حزب العدالة والتنمية مع الأزمة الاقتصادية العالمية التي نشأت قبيل انتخابات 2009 المحلية، وهذا أدى إلى تراجع التأييد الانتخابي بنحو 8 نقاط مئوية. وقد تعافى حزب العدالة والتنمية من هذا الانخفاض بالتحسين المستمر لعمليات تقييم الوضع الاقتصادي بين كتلة الناخبين

كان أداء حزب العدالة والتنمية بحلول موعد الانتخابات المحلية عام 2014 قد سبّب تراجعًا في التأييد الانتخابي، وهذا أدّى إلى نزول مستواه إلى حوالي 43 بالمئة؛ لكن بدا واضحًا أن التأييد الانتخابي الذي يحصل عليه حزب العدالة والتنمية حتى في أوقات الأزمات مع القوى الانتخابية المحلية الفاعلة– لا يزال أعلى من التأييد الابتدائي البالغ 34 بالمئة بنحو 9 نقاط مئوية، وحتى في أحد أسوأ السياقات الانتخابية كان عدد الأصوات الذي حصل عليه حزب العدالة والتنمية في انتخابات مجالس المقاطعات حوالي 17.8 مليون صوت؛ أي بزيادة أكثر من 4.4 مليون صوت، مقارنة بما حصل عليه في انتخابات 2004 المحلية.

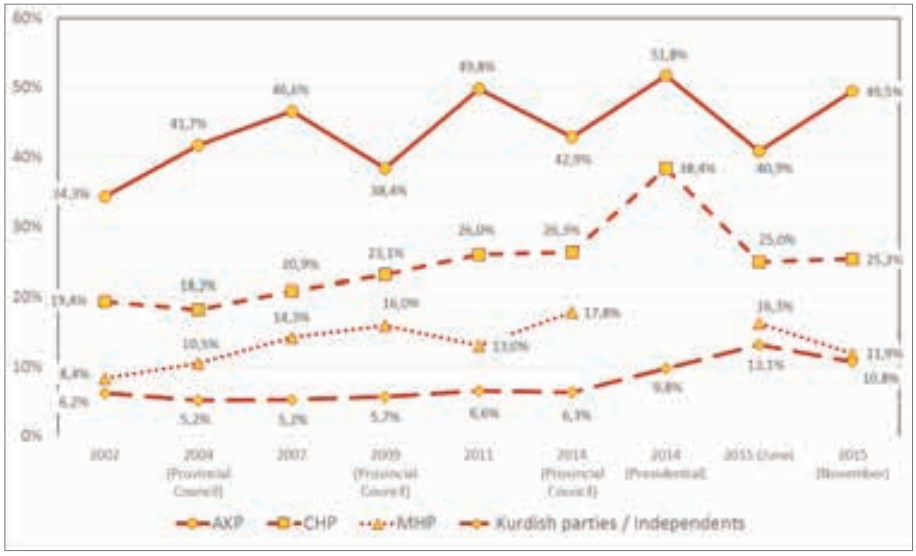

الشكل 1. الانتخابات في تركيا (2002–2015)

أراد حزبا المعارضة الكبيران حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية محاكاة صورة رجب طيب أردوغان مرشح حزب العدالة والتنمية باختيار مفكّر محافظ رفيع المكانة هو أكمل الدين إحسان أوغلو

ثم جاءت الانتخابات الرئاسية في أغسطس 2014، وكانت أولَ انتخابات شعبية عامة لرئاسة الجمهورية التركية على الإطلاق، لذلك، كان النظام الحزبي كله غير مستعد لحملة انتخابية فريدة من نوعها، اقتضتها الانتخابات الرئاسية، وحدد الائتلاف توجهات الحملة في رفض كامل لحقيقة أنها كانت انتخابات حاسمة لمستقبل البلاد، وكان افتراض أنه يمكن الحفاظ على القيود الدستورية على الرئاسة –حتى لرئيس منتخب بشعبية كبيرة– أمرًا غير واقعي ولا يمكن التمسك به.

أراد حزبا المعارضة الكبيران حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية محاكاة صورة رجب طيب أردوغان مرشح حزب العدالة والتنمية باختيار مفكّر محافظ رفيع المكانة هو أكمل الدين إحسان أوغلو، ظنًا منهما أنه ليس قادرًا على جمع الأصوات الانتخابية للحزبين المعارضين فقط؛ بل ظنّا أيضًا أنه قادر على جذب بعض الناخبين المؤيدين لحزب العدالة والتنمية وإبعادهم عن مرشحهم، وقد تورط ائتلاف المعارضة في حساباته الخاطئة، وهزمه أردوغان هزيمة ساحقة، حيث حصل على 21 مليون صوت؛ أي 51.8 بالمئة من الأصوات الصحيحة، ظافرًا بالمنصب الرئاسي من الجولة الأولى للانتخابات.

تورط ائتلاف المعارضة في حساباته الخاطئة، وهزمه أردوغان هزيمة ساحقة، حيث حصل على 21 مليون صوت؛ أي 51.8 بالمئة من الأصوات الصحيحة، ظافرًا بالمنصب الرئاسي من الجولة الأولى للانتخابات.

كانت الانتخابات الرئاسية حاسمة، وأحدثت تغييرا كبيرًا في حركيات الحملات الانتخابية التركية، والآن بعد أن أصبح الفائز بأكبر عدد من الأصوات في النظام الانتخابي التركي فردًا واحدًا– تغيرت القيود التي كانت تنظم حركيات الحملة الانتخابية بالفعل. وظل الرئيس المنتخب أردوغان مع انتقال تركيا إلى الانتخابات البرلمانية في يونيو –2015 مرشّحا نشطًا، يُنظر إليه في كثير من الأحيان على أنه يدعم حكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم، ومع ذلك، فقد شُكِّك لاحقًا في تأثير حضوره الفعال في الحملة، ووُصف بأنه جاء بنتائج عكسية للدعم الانتخابي لحزب العدالة والتنمية.[2]

لم تتوافر بعد للباحثين تفصيلات حركيات حملة ما قبل الانتخابات في شكل تحليلات محتوى الوسائط لانتخابات يونيو 2015 لدراستها، ومع ذلك، فالانطباع الذي يصل إلى المراقب العادي من الحملة الانتخابية عام 2015 أن الرئيس المنتخب التركي رجب طيب أردوغان أجرى حملة نشطة لصالح حزب العدالة والتنمية، وانتقَد علنًا الأحزاب المعارضة الرئيسة الثلاثة وقادتها.[3]

كان (حـزب الشـعوب الديمقراطي) هو الأكثر أهمية من بين هـذه الأحزاب، وهو حزب اشـتراكي ديمقراطي مناهض للرأسمالية مؤيد للأكراد، ويتبع تراث بعض الأحزاب السياسية القومية الكردية السابقة التي كانت تحصل عادة على حوالي 5-7٪ من الأصوات في الانتخابات السـابقة، وقد حقّق الرئيس المشـارك لحزب الشـعوب الديمقراطي ومرشحه الرئاسي صلاح الديـن دميرتاش نجاحًـا كبيرًا في بناء قاعـدة دعم تبلغ 9.8 في المئـة من الأصـوات الصحيحـة في الانتخابات الرئاسـية في أغسـطس 2014، وأشـار هـذا الأداء القـوي للناخبـين وقيـادات جميـع الأحـزاب في النظـام الحزبي التركـي إلى أن حزب الشـعوب الديمقراطي قد تجاوز في يونيو عام 2015 العتبـة التـي فرضهـا الجيش، المتمثلـة في تحقيق نسـبة عشرة بالمئة، وهي نسـبة لازمـة لتأمين تمثيل في البرلمان، واسـتطاع هـذا الحـزب أن يحصل على حـوالي 13 بالمئة مـن الأصوات في يونيو.

أسـفرت الانتخابات البرلمانية في 7 يونيـو 2015 عن خسـارة حزب العدالـة والتنمية الحاكم حوالي 9 نقاط مئويـة مقارنة بانتخابات 2011 العامـة، وهـذا اسـتلزم تشـكيل حكومة أقلية، أو حكـومة ائتلاف للمرة الأولى منذ 1999

وهنـاك تحـول كبـير في الديناميـات الانتخابية مـن يونيو إلى نوفمـبر يتعلق بالعـدد الفعلي للناخبـين أو المشـاركة في الانتخابـات، ونحـن نرى أنه مـن يونيو إلى نوفمـبر أدلى نحو مليون ناخب إضافي بأصواتهم، بحيث بلغ إجمالي المقترعين حوالي 48.5 مليون ناخب فعلي، وكانت نسبة المشاركة في الانتخابات في أعلى مستوى لها منذ عام 1995 بنسبة مشاركة 85.2 بالمئة من إجمالي القاعدة الانتخابية، بزيادة عن نسبة المشاركة في يونيو التي كانت 83.9 بالمئة.

أسفرت الانتخابات البرلمانية في 7 يونيو 2015 عن خسارة حزب العدالة والتنمية الحاكم حـوالي 9 نقاط مئويـة مقارنة بانتخابات 2011 العامة، وهذا اسـتلزم تشـكيل حكومة أقلية، أو حكومـة ائتلاف للمـرة الأولى منذ 1999، لكن حزب العدالـة والتنمية ظل هو المجموعة الأكـبر بنسـبة 41 بالمئة تقريبًا، يليه حزب الشـعب الجمهوري وهو الحـزب المعارض الرئيس بحوالي 25 بالمئة من الأصوات الصحيحة، وهذا يقل بحوالي نقطة مئوية واحدة عن نسـبته في 2011، وسـجلت الأحزاب القوميـة الإثنية التركية والكردية في النهايتـين المتقابلتين للطيف الأيديولوجـي، فحقـق حزب الحركـة القومية وحزب الشـعوب الديمقراطـي مجتمعين زيادة قدرها 3.3 بالمئة، و6.6 بالمئة على التوالي.

وبحكـم أن الحزبين اللذين سـجلا مكاسـب كبيرة في انتخابات يونيـو 2015 هما: حزب الحركة القومية وحزب الشعوب الديمقراطي في الجانبين المتضادين من الطيف الأيديولوجي، فقد ثبت أنه سيكون من الصعب إجراء مفاوضات ائتلافية، فالتناقض الأيديولوجي المتأصل بين حزب العدالة والتنمية وحزب الشـعب الجمهوري، فضـلا عن حقيقة أن كلًا منهما تحمّل خسـائر انتخابيـة- لا يترك أرضية قابلة لتشـكيل ائتلاف واسـع، وكانت قيـادة كل من حزب

الحركة القومية وحزب الشعوب الديمقراطي قد اتخذت مواقف عدائية بالفعل، وظلت بعيدة عن فكرة إقامة ائتلاف مع حزب العدالة والتنمية.

سياق الانتخابات من يونيو إلى نوفمبر 2015

في نهاية المطاف، أخفقت المفاوضات الائتلافية، ودعا أول رئيس منتخب شعبيًّا في البلاد إلى إجراء «إعادة» الانتخابات، وفي نفس الوقت، اتخذت عملية السلام الراكدة لتسوية النزاع الكردي منعطفًا حادًّا نحو زيادة العمل العسكري، ففي العشرين من يوليو، بعد ستة أسابيع فقط من الانتخابات، وقع هجوم إرهابي في المنطقة الحدودية «شانلي أورفة سروج» أسفر عن مقتل ٣٤ ناشطًا كانوا يحملون مساعدات إنسانية إلى كوباني، وكان معظم هؤلاء النشطاء ينتمي إلى خلفيات اشتراكية وجماعات الشباب، وكشفت التحقيقات أن تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) هو الذي شنّ هذا الهجوم، وفي اليوم نفسه قتل حزب العمال الكردستاني جنديين في هجوم إرهابي، وبعد ذلك بيومين أعلن حزب العمال الكردستاني مسؤوليته عن مقتل اثنين من ضباط الشرطة في منزلهما في شانلي أورفة، وبعد العشرين من يوليو اشتدت حدة الصراع بين حزب العمال الكردستاني والقوات المسلحة التركية، وغطت وسائل الإعلام هذا الصراع على نطاق واسع، وهذا أدّى إلى تفاقم المخاوف الأمنية للجماهير.

في نهاية المطاف، أخفقت المفاوضات الائتلافية، ودعا أول رئيس منتخب شعبيًّا في البلاد إلى إجراء «إعادة» الانتخابات

استمر الصراع في الفترة من 20 يوليو وحتى 10 أكتوبر، حيث وقع أكبر هجوم إرهابي في تاريخ تركيا الحديثة في العاصمة أنقرة، وقع الهجوم خلال مظاهرة نظمتها النقابات اليسارية والاتحادات احتجاجًا على تكثيف الصراع بين حزب العمال الكردستاني والقوات المسلحة التركية، وقد لقي 102 مصرعهم، وأصيب أكثر من 400 آخرين بجروح، وكان من بين القتلى بعض السياسيين من حزب الشعوب الديمقراطي، وأعضاء فرع الشباب لحزب الشعب الجمهوري، وأعلن حزب الشعب الجمهوري وحزب الشعوب الديمقراطي أنهما لن ينظما أي مسيرات أو اجتماعات كبيرة للحملة الانتخابية بسبب التهديدات، وحدث تطور مهمّ عقب تفجير أنقرة وهو أن مسؤولية الحدث لم تُنسب بوضوح لأي جهة بواسطة الحكومة المؤقتة، ولا حزب العدالة والتنمية الذي ينتمي إليه معظم الوزراء، وقد تمكن رئيس الوزراء زعيم حزب العدالة والتنمية أحمد داود أوغلو من إلقاء اللوم بنجاح على السياق الانتخابي الذي لا يسمح بحكومة الحزب الواحد، ولم تقع بعد هجمات يوم 10 أكتوبر أيّ اشتباكات خطيرة بين القوات المسلحة وحزب العمال الكردستاني، أو أي مؤامرة إرهابية أخرى ضد المدنيين تستقطب اهتمام الجماهير قبل انتخابات الأول من نوفمبر.

شهد جدول الأعمال السياسي في البلاد تحولاً كبيراً بين يونيو ونوفمبر نتيجة للهجمات الإرهابية والعمليات العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني أساساً، وقد استفاد حزب العدالة والتنمية من هذا إلى حدّ كبير

كانت فترة الحملة الانتخابية السابقة لانتخابات يونيو عنيفة على نحو مماثل، إذ قبل يومين من الانتخابات انفجرت قنبلتان في حشد لحزب الشعوب الديمقراطي في اجتماعه في ديار بكر أسفر عن مقتل أربعة مدنيين، ونُسب هذا الهجوم أيضًا إلى داعش في سوريا، ولكن قبل هذا الهجوم الأخير كان هناك أيضًا العديد من الهجمات على نطاقات صغيرة ضد الأحزاب، ووفقًا لجمعية حقوق الإنسان في تركيا وقع 187 هجومًا ضد مختلف الأحزاب، كان 168 هجومًا منها ضد حزب الشعوب الديمقراطي، و12 هجومًا ضد حزب العدالة والتنمية، و5 هجمات ضد حزب الشعب الجمهوري، وهجومان ضد حزب الحركة القومية، ووفقًا لنفس البيان، أصيب 97 من نشطاء الأحزاب، واعتُقِل 10 مهاجمين، وسُجِن مهاجم واحد فقط، بسبب هذه الهجمات التي وصل عددها إلى 187 هجومًا.[4]

إلى جانب هذه الهجمات العنيفة في كل من يونيو ونوفمبر، كان هناك أيضًا الاستقطاب بشأن التزوير في انتخابات يونيو، ولم تكن هناك أدلة قوية للشكوى من التزوير قبل الانتخابات، لكن أنصار أحزاب المعارضة توقعوا إجمالًا بعض الغش، وبشكل عام، زعموا أن الانتخابات لن تكون نزيهة، أما أنصار حزب العدالة والتنمية فكانوا واثقين من أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة.[5] ورصدت مبادرة أهلية باسم (الأصوات الانتخابية وما بعدها) مختلف المقاطعات في أثناء كلتا العمليتين الانتخابيتين، ووفقًا لتقاريرها لم تكن هناك عمليات احتيال انتخابية، أو مخالفات جدية في صناديق الاقتراع.[6]

هناك قضية قد تكون مرتبطة بمزاعم التزوير في الانتخابات تتعلق بالعدد الكبير غير العادي من الأصوات الباطلة في انتخابات يونيو، فقد كان 2.8 بالمئة من مجموع الأصوات باطلًا في يونيو، وتمثل هذه النسبة نحو 1.3 مليون صوت، لكن هذه النسبة انخفضت في نوفمبر إلى 1.4 بالمئة، أي 680 ألف صوت انتخابي، ويأتي معظم هذا الاختلاف من الدوائر الانتخابية الثلاث في إسطنبول، حيث كان تصميم بطاقة الاقتراع مربكًا بالنسبة لمعظم الناخبين في يونيو، إذ قُسِّمت بطاقة الاقتراع إلى قسمين؛ في الجزء العلوي كتبت أسماء الأحزاب، وفي الجزء السفلي كتبت أسماء المرشحين، ويُقال إن هذا أربك الكثير من الناخبين، ونتيجة لذلك زادت نسبة الأصوات الباطلة في إسطنبول،[7] وقد غُيِّر هذا التصميم لبطاقة الاقتراع في انتخابات نوفمبر؛ وانعكس هذا على مجموعة بيانات نتائج الانتخابات كذلك، فرغم أن نسبة الأصوات الباطلة قد انخفضت في كل الدوائر الانتخابية في تركيا والبالغ عددها 970 دائرة، إلا أن أكبر نسبة انخفاض كان في الدوائر الانتخابية في إسطنبول، وانخفضت نسبة الأصوات الباطلة بنسبة 5 نقاط مئوية في إسطنبول، وبنسبة نقطتين مئويتين فقط في بقية أنحاء البلاد.

مع اقتراب البلاد من انتخابات الأول من نوفمبر ومع تأثير الهجمات الإرهابية في زيادة الشعور بانعدام الأمن بين الناخبين، كان يُتوقّع تصاعد قضايا الإرهاب والأمن الوطني وعدم الاستقرار السياسي بشكل مستمر على حساب القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

شهد جدول الأعمال السياسي في البلاد تحولاً كبيراً بين يونيو ونوفمبر نتيجة للهجمات الإرهابية والعمليات العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني أساساً، وقد استفاد حزب العدالة والتنمية من هذا إلى حدّ كبير، وكانت المشكلات الاقتصادية هي الشاغل الأهم لأكثر من نصف المستطلعين في سن الاقتراع خلال الأشهر السابقة لانتخابات يونيو،[8] وكانت قضايا الإرهاب والأمن القومي هي الأهم لدى أقل من واحد من كل عشرة شملهم الاستطلاع، أما من عَدّوا المسألة الكردية أو عملية السلام هي القضية الرئيسة على جدول أعمال تركيا فقد بلغوا نحو واحد من كل عشرين شخصًا، ومع ذلك، أعيد مع بدايات خريف 2015 تشكيل جدول الأعمال السياسي تمامًا، حيث تضاعفت أهمية الإرهاب لأكثر من ثلاثة أضعاف على جدول الأعمال، وجاء الإرهاب ليتبوّأ -إلى جانب المسألة الكردية أو عملية السلام- صدارة جدول الأعمال لحوالي واحد بين كل ثلاثة مشاركين شملهم الاستطلاع، ولم تزدد أهمية مسألة داعش أو قضايا السياسة الخارجية أو النزاع السوري، إلا أننا نلاحظ أن عدم الاستقرار السياسي ازداد ليصبح الشغل الشاغل لحوالي واحد بين كل عشرة شملهم الاستطلاع.

وفي حين تراجعت أهمية القضايا الاقتصادية على جدول أعمال البلاد، رأينا أيضًا انخفاضًا في الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية، مثل قضايا التعليم والصحة، مع ذلك، واعتبارًا من مطلع سبتمبر 2015، لا تزال القضايا الاقتصادية تمثل أكثر قليلًا من ثلث الإجابات عن السؤال المتعلق بالمشكلات على جدول أعمال تركيا، وبهذا، لا تزال تتبوَّأ أهمية كبيرة في ذهن الشعب كما الإرهاب والأمن الوطني، لكن، مع اقتراب البلاد من انتخابات الأول من نوفمبر ومع تأثير الهجمات الإرهابية في زيادة الشعور بانعدام الأمن بين الناخبين، كان يُتوقّع تصاعد قضايا الإرهاب والأمن الوطني وعدم الاستقرار السياسي بشكل مستمر على حساب القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

من منظور أكثر حصافة، يلاحظ المرء أن الأداء الاقتصادي السابق لحزب العدالة والتنمية يقدّم أساسًا متينًا للمصداقية من منظور اقتصادي، ومع بروز المخاوف الأمنية أكثر يُتوقع زيادة عدم اليقين المحيط بالسياسة الاقتصادية، وباعتبار الأداء الاقتصادي السابق المتين لحزب العدالة والتنمية، يُرجّح أن يؤدي قلق الجماهير إلى تعزيز مصداقية حزب العدالة والتنمية مقارنة بأحزاب المعارضة التي ليس لديها سجل أداء ملموس على مدى العقد الماضي.

هذا التركيز على الأمن في أذهان الناخبين أدّى إلى تركيز أكبر على الاستقرار، وأدت طبيعة عدم الاصطفاف الأيديولوجي بين الأحزاب السياسية والالتزامات الخاصة بكل منها فيما

يتعلق بخيارات الائتلاف إلى استنتاج أنه ما لم يحدث تحول كبير، لا يُرجح أن يتشكل ائتلاف مستقر ضمن وضع برلماني مشابه لما حدث في أعقاب انتخابات يونيو، وحدث نتيجة لهذا التوقع تحول كبير بالفعل، ولاسيّما بين الناخبين اليمينيين، ومن يونيو إلى نوفمبر، أظهرت دوائر انتخابية محافظة لحزب الحركة القومية، فضلًا عن حزب الشعوب الديمقراطي- تحوّلًا لصالح حزب العدالة والتنمية. وسنتناول فيما يأتي تفصيلات هذا التحول من منظور جغرافي في المقام الأول، حيث لا يتوافر الآن دليل مسحي على المستوى الفردي الجزئي لطبيعة هذه التحولات.

يلخص الجدول1 أدناه التحولات الأولية للتصويت من يونيو إلى نوفمبر في المناطق الجغرافية المختلفة، ويظهر أن حزب العدالة والتنمية هو الحزب الوحيد الذي سجل مكاسب في جميع المناطق، بينما تكبدت جميع الأحزاب الأخرى خسائر في منطقة واحدة أو أكثر، ويُلاحَظ أنه من يونيو إلى نوفمبر، زادت أصوات حزب العدالة والتنمية بنحو 4.6 مليون، وهو ما يشكل نحو 9.9 بالمئة من الأصوات الصحيحة التي أُدلِيَ بها في نوفمبر عام 2015، وجاء حوالي 21 بالمئة من الأصوات الجديدة من إسطنبول، وحوالي 65 بالمئة من إجمالي الأصوات الجديدة من مناطق ساحلية ممتدة من مقاطعات شرق البحر الأسود إلى تراقيا، وبحر إيجة والبحر المتوسط، وبلغ إجمالي الأصوات الجديدة لحزب العدالة والتنمية من المناطق الساحلية 3 ملايين صوت تقريبًا. ومع ذلك فإن إجمالي أصوات الناخبين التي فقدها حزب الحركة القومية، وحزب الشعوب الديمقراطي، وحزب السعادة، وحزب الاتحاد الكبير مجتمعة بلغت نحو 1.8 مليون صوت، ونظرًا للارتفاع الطفيف البالغ 221 ألف صوت انتخابي لحزب الشعب الجمهوري، يبدو أن هذه الأصوات الإضافية جاءت في الغالب من الناخبين الجدد بهذه المقاطعات الذين لم يصوتوا، أو كانت أصواتهم باطلة في انتخابات يونيو.

أدت طبيعة عدم الاصطفاف الأيديولوجي بين الأحزاب السياسية والالتزامات الخاصة بكل منها فيما يتعلق بخيارات الائتلاف إلى استنتاج أنه ما لم يحدث تحول كبير، لا يُرجح أن يتشكل ائتلاف مستقر ضمن وضع برلماني مشابه لما حدث في أعقاب انتخابات يونيو

بالمقارنة، حصل حزب الشعب الجمهوري على حوالي نصف مليون صوت جديد في نوفمبر، وبينما فقدت بقية الأحزاب أصواتًا بالفعل، فإن اللافت في هذه الصورة أن الأحزاب التي فقدت أصواتًا انتخابية من يونيو إلى نوفمبر فقدتها غالبًا بالمناطق الساحلية، وحتى حزب الشعوب الديمقراطي الذي يتلقى عادة معظم تأييده من شرق وجنوب شرق الأناضول وليس من المناطق الساحلية- فقد أصواتا في المناطق الساحلية أكثر من مناطق التأييد الأساسي له في الشرق والجنوب الشرقي، وبالمثل كان معظم خسائر حزب الحركة القومية من الأصوات في منطقتَي بحر إيجه وشرق مرمرة.

وهناك ملاحظة مهمّة أخرى فيما يتعلّق بخسائر الأصوات التي مُنيت بها القاعدة الانتخابية لحزب السعادة المحافظ وحزب الاتحاد الكبير- وهي أن ما مجموعه حوالي 366 ألف ناخب كانوا صوتوا لصالح حزب السعادة المحافظ أو حزب الاتحاد الكبير، لكنهم لم يصوتوا لهذين الحزبين في نوفمبر، وحدث نحو 75 بالمئة من تحولات التصويت هذه أيضًا في المناطق الساحلية، ونظرًا لحجم سكان المناطق الساحلية وطبيعتهم المتقلبة، فإن أرجحية تغير التصويت في هذه المقاطعات ليست مستغربة، ومع ذلك، فإن أنماط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تركيا التي عادة توجد فيها مستويات أعلى من التنمية في المقاطعات الساحلية- تشير إلى أن حزب العدالة والتنمية حصل على معظم الأصوات المتحولة لصالحه من أكثر المناطق نموًّا في البلاد، لكن ينبغي أن يلاحظ هنا أنه بالنظر فقط إلى النتائج الجغرافية للانتخابات، لن يكون ممكنًا ببساطة تمييز الجمهور الحزبي الذي تحول للتصويت لصالح أحزاب أخرى، وهذه مغالطة معروفة في تحليل البيانات، وبعبارة سهلة لا يمكننا بالنظر إلى تحولات التصويت الإجمالية استنتاج أي شيء على المستوى الفردي، فالناخبون الذين اختاروا حزب الحركة القومية في يونيو انخفض عددهم في نوفمبر، هذا نعرفه، لكن هل تحوّلوا بأغلبيتهم للتصويت لصالح حزب العدالة والتنمية؟ ماذا عن ناخبي حزب السعادة وحزب الاتحاد الكبير؟ يمكن تصور أن بعض من صوتوا لصالح حزبي السعادة والاتحاد الكبير في يونيو لم يصوتوا في نوفمبر لصالح حزب الحركة القومية، إلا أن بعض ناخبي حزب الحركة القومية قد يكونون أدلوا بأصواتهم لحزب الشعب الجمهوري، كما قد يكونون حولوا أصواتهم لصالح حزب العدالة والتنمية، فنحن لا نلاحظ إلا النتيجة النهائية للانتخابات عابرة المناطق الجغرافية، ولا يمكننا مضاهاة أي من هذه النتائج بالاختيارات الفردية في انتخابات سابقة، ولا تصح مثل هذه الاستنتاجات إلا مع بيانات المسح على المستوى الفردي، وحتى لدى توافر مثل هذه البيانات، فإنّ الباحث يحتاج إلى ملاحظة نفس الأفراد في نقاط مختلفة عبر الزمن، وعرض البيانات في شكل جدول، ومقارنة اختياراتهم الحزبية المعلنة من نقطة إلى أخرى للتوصل إلى استنتاجات حول التحولات على المستوى الفردي، أما من خلال ملاحظة مستعرضة واحدة فقط فيتضح أنه يمكن للباحث تحصيل قياسات حول الاختيار التصويتي عند نقطتين من الزمن، لكن مثل هذه البيانات لم تتوفر لنا عند كتابة هذه الدراسة.

الجدول1: تحولات التصويت الأولية من يونيو إلى نوفمبر 2015					
NUTS-1	حزب العدالة والتنمية	حزب الشعب الجمهوري	حزب الحركة القومية	حزب الشعوب الديمقراطي	حزب السعادة وحزب الاتحاد الكبير
إسطنبول	986844	294840	-146449	-128443	-74349
غرب مرمرة	133325	43126	-117119	-16904	-8501
بحر إيجة	430885	97263	-259267	-81231	-25692
شرق مرمرة	535823	590	-236334	-55711	-80795
الأناضول الغربية	451701	73998	-172661	-51318	-41408
البحر المتوسط	451549	72684	-210065	-87014	-36004
وسط الأناضول	287427	-5122	-203402	-17048	-31271
غرب البحر الأسود	299559	-25870	-164562	-12012	-29219
شرق البحر الأسود	179258	-19655	-78653	-6852	-18448
شمال شرق الأناضول	137094	10113	-69398	-91958	-4505
وسط شرق الأناضول	208361	3337	-47614	-154340	-4897
جنوب شرق الأناضول	503177	6008	-118707	-243377	-11202
الإجمالي	4605003	551312	-1824231	-946208	-366291

المصدر: أعدّ المؤلفان هذه الحسابات استنادًا إلى البيانات الرسمية على مستوى صندوق الاقتراع من صفحة الويب الخاصة بالمجلس الأعلى للانتخابات (www.ysk.gov.tr).

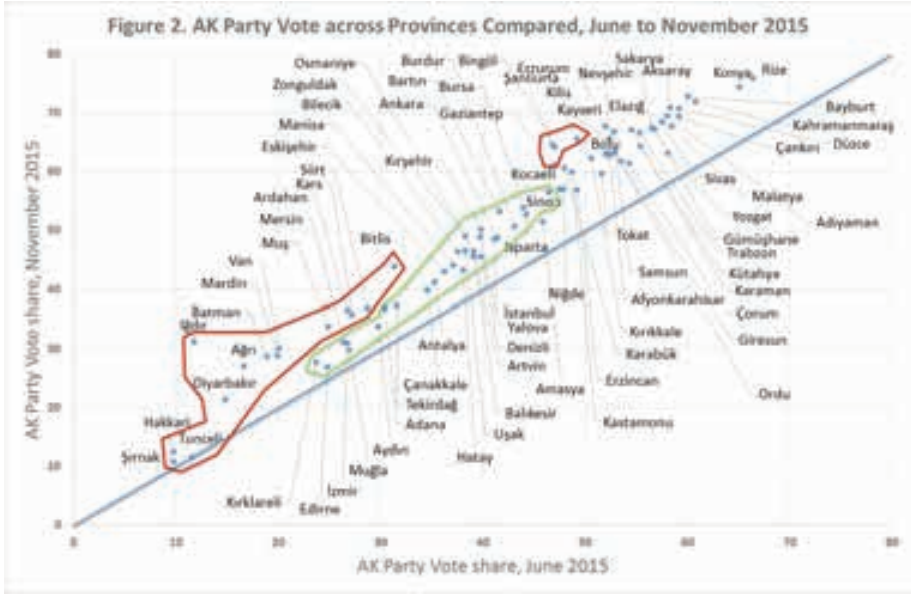

الشكل2: أصوات حزب العدالة بين يونيو ونوفمبر 2015

البيانات على مستوى المقاطعات في تحولات الأصوات لصالح حزب العدالة والتنمية ملخصة في صورة رسوم بيانية في الشكل2، حيث تظهر حصة التصويت لحزب العدالة والتنمية في انتخابات يونيو على المحور الأفقي، وتظهر نتائج نوفمبر على المحور الرأسي، وهكذا؛ فأيّ نقطة تقع فوق الخط المائل الرئيس توضح زيادة في التأييد الذي تلقّاه حزب

العدالة والتنمية من يونيو إلى نوفمبر، ونجد في الواقع، أن مقاطعة تونجلي هي الوحيدة التي لم نر فيها أي تغيير لصالح حزب العدالة والتنمية في أصوات الناخبين من يونيو إلى نوفمبر، بينما في جميع المقاطعات الأخرى نلاحظ بعض التغيير الإيجابي، وتظهر مقاطعات شرق وجنوب شرق الأناضول على شكل مجموعة على الرسم البياني، وتُظهر المقاطعات المتضمنة في هذه المجموعة تحولات إيجابية في التصويت لصالح حزب العدالة والتنمية تتراوح بين 28 و62 بالمئة من يونيو إلى نوفمبر، والاستثناء الوحيد هو حالة إلدش، حيث تضاعفت الأصوات الانتخابية لصالح حزب العدالة والتنمية أكثر من 2.6 ضعفًا في نوفمبر؛ (أي بنحو 31 بالمئة) عما كانت عليه في يونيو؛ (أي 12 بالمئة)، وقد تراوحت نسبة تأييد حزب العدالة والتنمية ضمن هذه المجموعة في انتخابات يونيو بمقاطعات: غازي عنتاب، وشانلي أورفة، وكيليس،و بنگول- بين 47 بالمئة إلى 49 بالمئة، وبلغت ما بين 61 و65 بالمئة في انتخابات نوفمبر، وهكذا تشكل هذه المقاطعات الأربع مجموعة فرعية من المقاطعات في جنوب شرق الأناضول، يرتفع فيها تأييد حزب العدالة والتنمية بشكل خاص.

وفي المقاطعات الأربع التي حصل فيها حزب العدالة والتنمية على أكثر من 60 بالمئة من الأصوات في نوفمبر: (ريزه، وقونية، وقهرمان مرعش، وبايبورت)- يتوقع المرء سقفًا قائمًا للحد من زيادات أصوات الناخبين في انتخابات نوفمبر، لكن مع ذلك، تراوحت زيادة تأييد حزب العدالة والتنمية في تلك المقاطعات الأربع بين 14 و21 بالمئة، فبلغت ما بين 72 و76 بالمئة.

أما المجموعة الثانية من المقاطعات فموضحة في الشكل2، وتضم معظم مقاطعات الأناضول الغربية، حيث كانت حصة التصويت لحزب العدالة والتنمية فيها في انتخابات يونيو تتراوح بين 23 و48 بالمئة، وقد زاد نطاق التصويت في هذه المقاطعات ما بين 27 و57 بالمئة في نوفمبر، ويلخص الجدول2 هذا الارتباط بين مستوى التأييد في يونيو وزيادة أصوات الناخبين في نوفمبر، وكما هو متوقع، فالاتجاه العام اتجاه سلبي، نظرًا لزيادة نطاق التأييد لحزب العدالة والتنمية في يونيو، وانخفاض متوسط النسبة المئوية للزيادة في أصواته في نوفمبر، أما بالنسبة للمقاطعات التي نال فيها حزب العدالة والتنمية بين 10 و20 بالمئة من التأييد في يونيو، فإن متوسط الزيادة يبلغ نحو 51 بالمئة، لكن بين المقاطعات الأربع التي تجاوزت فيها أصواته نسبة 60 بالمئة، فمتوسط الزيادة في نوفمبر 17 بالمئة فقط من حصته في انتخابات يونيو.

تغير حصة حزب العدالة والتنمية من أصوات الناخبين في نوفمبر(بالمئة)		
17.0	60+	نطاق حصة العدالة والتنمية من الأصوات (بالمئة) في يونيو
19.5	50-60	
23.4	40-50	
20.5	30-40	
24.0	20-30	
50.8	10-20	

الجدول2: مدى التغير في حصة التصويت لصالح حزب العدالة والتنمية بين انتخابات يونيو وانتخابات نوفمبر

بالنظر إلى نفس صورة تحولات الأصوات الانتخابية من يونيو إلى نوفمبر يمكننا أيضًا استخدام البيانات على مستوى دوائر الأحياء الفرعية في المقاطعات في الجولتين الانتخابيتين، وقد استخدمنا أدناه خرائط غوغل، وجداول غوغل للدمج لرسم اختلافات التصويت من يونيو إلى نوفمبر على مستوى دوائر الأحياء، وتشير المناطق الخضراء إلى تغيير إيجابي للأصوات الانتخابية، بينما توضح المناطق الحمراء الأماكن التي فقدت الأحزاب أصواتها الانتخابية من يونيو إلى نوفمبر، فالألوان الداكنة تشير إلى نسب أعلى من الربح أو الخسارة في أصوات الناخبين، أما بالنسبة لخرائط العدد الفعّال للأحزاب (ENP) والتقلب، فتظهر المناطق الخضراء زيادة العدد الفعال للأحزاب والتقلب، بينما يشير اللون الأحمر إلى الإحصاءات الأقل.

الشكل3: تحولات أصوات حزب العدالة والتنمية من يونيو إلى نوفمبر على مستوى دوائر الأحياء

كان حزب العدالة والتنمية –مقارنة بالأحزاب الأخرى– قادرًا على كسب أصوات جديدة في كل حي في المدن تقريبًا (انظر الشكل 3)، ويشير النمط الإجمالي لتغيرات حصص الأصوات الانتخابية في نوفمبر مقارنة بنتائج انتخابات يونيو إلى أن حزب العدالة والتنمية سجل أعلى ارتفاع في حصته من أصوات الناخبين بمناطق شرق وجنوب شرق الأناضول، ومع ذلك، عُثِر على مكاسب عالية للحزب في جيوب بعض المناطق كالأحياء الآتية وحولها: بايبورت، وگوموش خانة، وطرابزون، وسيواس، وقيصري، وكارابوك، وكوتاهية، وأفيون، وهناك فقط ثمانية أحياء خسر فيها الحزب أصواتًا؛ وهي: دجلة في ديار بكر، وخمسة أحياء في تونجلي، كالحي المركزي، وناظمية، وأوفاجيك، وبيلوموج، ومازغيرت، وكذلك داتشا في موغلا، وبيت الشباب في شرناق، وزادت نسبة التصويت لصالح الحزب في كل الأحياء الأخرى في البلاد، وفي المتوسط، كان أداء الحزب أقل من المتوسط بالنسبة لمتوسط الدولة في المناطق الثماني التي حصل فيها حزب العدالة والتنمية على 9.8 بالمئة في يونيو، و8.5 بالمئة في نوفمبر، وفي الجانب الآخر من الطيف نجد زيادة أصوات الناخبين لصالح الحزب في بعض المناطق، فهناك 8 مناطق زادت فيها الأصوات لصالح الحزب بأكثر من 20 نقطة مئوية؛ وهي: خامور، وإليشكرت من أغري، وكوبروكوي من أرضروم، والحي المركزي من إلدش، وهذه المناطق جميعها تقع في الجزء الشمالي الشرقي من تركيا، بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أربع مناطق من شانلي أورفة، وهي: حلوان، وسيفيريك، وحران، وأقجة قلعة، زادت فيها أصوات حزب العدالة والتنمية بأكثر من 20 نقطة مئوية، ومن الغريب أن نرى زيادة الأصوات الانتخابية للحزب في حران وأقجة قلعة حيث يمتد الصراع الدائر مع داعش على الحدود السورية، وفي المتوسط، حصل حزب العدالة والتنمية على حوالي 34 بالمئة من الأصوات في يونيو، بينما زاد دعمه إلى 60 بالمئة في نوفمبر في هذه المناطق الثماني.

هناك ميزة جغرافية مثيرة للاهتمام في أداء حزب العدالة والتنمية هي حقيقة أن معظم المناطق التي كان أداء الحزب فيها أقل أو أكبر بصورة ملحوظة من المناطق الأخرى في شهر نوفمبر– تقع في شرق أو جنوبي شرق البلاد، وخمسة من تسعة أحياء فقد فيها حزب العدالة والتنمية أصواتًا تقع في تونجلي التي يشكل فيها الناخبون العلويون أغلبية، ومن ناحية أخرى، كل الأحياء التي كان أداء الحزب فيها أكبر بصورة ملحوظة من المناطق الأخرى هي مناطق محافظة ذات جمهور انتخابي لحزب العدالة والتنمية، بعض هذه الأحياء يغلب عليها أنصار حزب الشعوب الديمقراطي المناصر للأكراد، مثل أحياء أغري، وأرضروم وإلدش– إلا أن الحيّين اللذين يقعان على الحدود مع سوريا لا يؤيدان حزب الشعوب الديمقراطي، بل خسر هو وحزب الحركة القومية أكثر من 20 نقطة مئوية من أصواتهما الانتخابية بكلا الحيين.

الشكل4: تحولات أصوات حزب الشعب الجمهوري من يونيو إلى نوفمبر على مستوى الأحياء

يظهر النمط الإجمالي لتحولات أصوات حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات أن الحزب كسب بعض الأصوات -رغم تواضع عددها- في معظم المقاطعات الشرقية والجنوبية الشرقية، لكن فيما عدا عدة أحياء في تونجلي، وأرداخان، وأدرنة، لم يكسب حزب الشعب الجمهوري أصواتًا لكثيرة في أي من الأحياء، وكان الحزب في عدة أحياء بمقاطعتي قهرمان مرعش، وقارص، قادرًا على زيادة حصته؛ لكن نظرًا لأدائه الهزيل لم تترجم هذه الزيادة إلى مقاعد جديدة بمجلس النواب، وخسر حزب الشعب الجمهوري أصواتًا في 490 حيًّا من بين 970 حيًّا، وبلغت خسارته في المتوسط بهذه المناطق 1.6 بالمئة، وهناك 10 أحياء خسر فيها الحزب أكثر من 6 نقاط مئوية، تقع نصف هذه الأحياء بمنطقة البحر الأسود، وكان أكبر خسارة للحزب في حي كارابوك يانيس حيث فقد الحزب أكثر من 10 بالمئة، وفي أحياء أخرى مشابهة في البحر الأسود، هي: دوغانيورت في قسطموني (-9.5 بالمئة)، وتكيكوي في سامسون (-7.2 بالمئة)، وألتينوردو في أوردو (-7.1)، ووسط ريزة (-6.1) ، وفي أحياء أخرى خارج منطقة البحر الأسود، هي: جلنار في ميرسن، وبنسي في آدي يمان، وأكسو في إسبارطة، وأسكي شهر في بايليكوفا.

على الجانب الآخر من الطيف، زادت أصوات حزب الشعب الجمهوري بأكثر من 6 نقاط مئوية في 16 حيًّا: خمسة من هذه الأحياء تقع في تونجلي، وهي نفس الأحياء التي كان حزب العدالة والتنمية فيها متدنيّ الأداء، إلى جانب هذه الأحياء في تونجلي، زادت الأصوات الانتخابية لصالح حزب الشعب الجمهوري نحو 13 بالمئة في حي السويدية بمقاطعة هاتاي، و12.4 بالمئة في حي هناك في أرداخان، و11.8 بالمئة في بيليفانكوي في رقلر إيلي، وتقع كل هذه الأحياء قرب الحدود المختلفة للبلاد، إلا أنها لا تتشارك في أي خصائص أخرى، ومع ذلك زادت الأصوات الانتخابية لصالح حزب الشعب الجمهوري من 31 بالمئة إلى 40

بالمئة في الأحياء التي كان أداؤه فيها أفضل في نوفمبر، مع زيادة تبلغ 6 بالمئة، أو أكثر قليلًا في حصته من أصوات الناخبين، باستثناء الأحياء ذات الأغلبية العلوية في تونجلي، فهذه الأحياء لا تشترك في أي خصائص اجتماعية اقتصادية أو ديموغرافية.

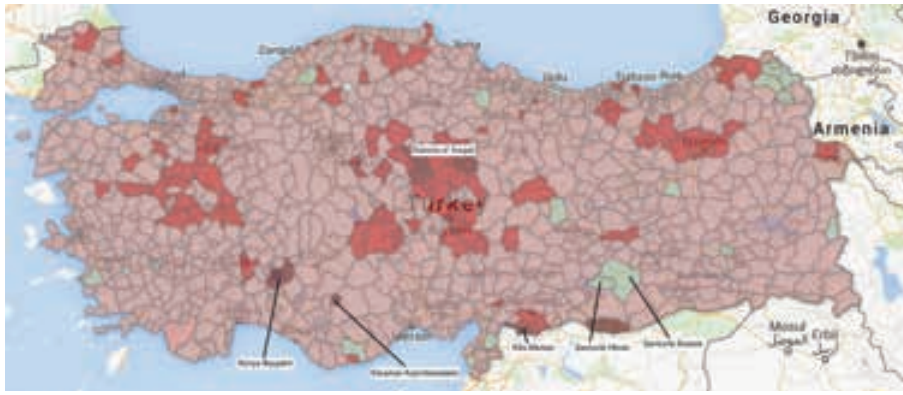

الشكل 5: تحولات أصوات حزب الحركة القومية من يونيو إلى نوفمبر على مستوى الأحياء

خسر حزب الحركة القومية إجمالًا أكثر من 4 نقاط مئوية في نوفمبر في أنحاء تركيا كافة، وفقد نصف مقاعده في البرلمان، بينما فاز الحزب المذكور في الانتخابات نفسها بأصوات جديدة في 19 حيًّا فقط، وفي المتوسط حصل فيها على زيادة قدرها 1.2 نقطة مئوية من حصته من أصوات الناخبين في يونيو، وزادت حصته من 1 بالمئة إلى 12.1 بالمئة في المتوسط في هذه الأحياء: ثمانية منها تقع في مناطق الأناضول الغربية والداخلية، وأربعة منها في أرداخان، والباقي في المقاطعات الشرقية، مثل قارص، وسعرد، وبنگول، ووان، وملاطية، وشانلي أورفة، لكن في المتوسط كانت هذه المناطق ناشزة إحصائيًّا، حيث خسر الحزب دعمًا كبيرًا في بقية أنحاء البلاد، إذ خسر الحزب 15 بالمئة أو أكثر في 11 مقاطعة، في نوفمبر مقارنة بشهر يونيو، ففي هذه الأحياء، حصل حزب الحركة القومية على 33 بالمئة من أصواتها الانتخابية في يونيو، بينما لم يحصل فيها إلا على 13.7 بالمئة فقط في نوفمبر، حيث فقد حوالي 20 نقطة مئوية؛ أي أكثر من 58 بالمئة من أصواته الانتخابية في خمسة أشهر، وفي هذه المقاطعات الإحدى عشرة التي كانت فيها خسائر حزب الحركة القومية هي الأعلى- زادت حصة حزب العدالة والتنمية من أصوات الناخبين من 50 إلى 64.6 بالمئة، وهو ما يمثل معظم ما فقده حزب الحركة القومية من أصوات، وجغرافيًّا، معظم هذه الأحياء محافظة، وأقلّ نموًّا في قلب الأناضول، مثل أربعة أحياء في يوزغات، وحي واحد في كل من مقاطعتي قونيا، وقرمان، وكلس، إضافة إلى الحيين الحدوديين في شانلي أورفة: حران، وأقجة قلعة، اللذين حقق فيهما أيضًا حزب العدالة والتنمية نتائج عالية، وهناك أيضًا 66 حيًّا إضافيًّا فقد فيها حزب الحركة القومية ما بين 15 و10 بالمئة من أصوات ناخبيه في نوفمبر مقارنة بشهر يونيو، بالإضافة

إلى الأحياء الأربعة في يوزغات، حيث خسر حزب الحركة القومية أكثر من 15 بالمئة من أصوات يونيو، وتقع 9 أحياء أيضًا في يوزغات. وهكذا، في ثلاثة عشر حيًّا كانت خسائر حزب الحركة القومية أكثر من 10 نقاط مئوية في نوفمبر، مما يعني أن الناخبين في يوزغات تحولوا عن الحزب بشكل كبير، وكانت المقاطعات الأخرى بمختلف أحيائها التي توقفت عن دعم حزب الحركة القومية مقاطعات محافظة، وهي أحياء أناضولية في آق سراي، وأرضروم، وبيله جيك، وأفيون، وقيصرية.

الشكل 6: تحولات أصوات حزب الشعوب الديمقراطي من يونيو إلى نوفمبر على مستوى الأحياء

خسر حزب الشعوب الديمقراطي أيضًا بعض أصوات ناخبيه، كحزب الحركة القومية (انظر الشكل 6). فقد فاز الحزب بتأييد أصوات جديدة في 22 حيًّا فقط، واللافت أن الحزب تلقى نفس حصة التصويت بالضبط في كلتا الجولتين الانتخابيتين في يونيو ونوفمبر بحي آلي في قسطموني، وفي الأحياء التي نال فيها أصواتًا جديدة كسب تأييدًا جديدًا بنسبة 0.54 بالمئة في المتوسط، فيما عدا حي السويدية بمقاطعة هاتاي حيث زادت حصته من أصوات الناخبين من 12.46 بالمئة إلى 19.34 بالمئة، وحي السويدية هو الحي الذي زادت فيه الأصوات الانتخابية لحزب الشعب الجمهوري أيضًا بمقدار 13 نقطة، والواقع أن حصة أصوات ناخبي الأحزاب الأربعة الكبيرة كلها زادت في حي السويدية، ويرجع هذا إلى أن رفيق إيريلمظ المرشح المستقل في يونيو كان يحظى بدعم هائل من السكان العلويين العرب في الحي، وكان إيريلمظ سياسيًّا نشطًا معارضًا لسياسة الحكومة التركية تجاه القضية السورية، بل التقى بالرئيس بشار الأسد قبل الانتخابات.[9] حصل إيريلمظ في حي السويدية على زيادة قدرها 19.4 بالمئة على الأصوات التي حصل عليها في يونيو؛ وهو ما يصل إلى 2.2 بالمئة من إجمالي الأصوات في هاتاي، وقد منع ترشحه حزب الشعب الجمهوري من الفوز بمقعد إضافي لمقاطعة هاتاي في يونيو، إلا أن قراره بالترشح عن حزب الشعب الجمهوري في نوفمبر غيّر القرارات الانتخابية للناخبين في حي السويدية، وفي حين أن معظم العلويين العرب يؤيدون حزب الشعب

الجمهوري ضد سياسة حزب العدالة والتنمية الحاكم تجاه سوريا، إلا أن بعض الأصوات ذهبت أيضًا إلى حزب الشعوب الديمقراطي، وبصرف النظر عن حي هاتاي الاستثنائي هذا، خسر حزب الشعوب الديمقراطي حوالي 3 نقاط مئوية في نوفمبر، وهناك 8 أحياء في شمال شرق الأناضول من مقاطعات مثل معمورة العزيز، وأرداخان، وبنگول، وأرضروم، وأغري خسر فيها الحزب دعمًا كبيرًا، حيث انخفض تأييده من 54 بالمئة إلى 35 بالمئة في هذه الأحياء، وهناك أيضًا 43 حيًّا فقد فيها حزب الشعوب الديمقراطي بين 15 و10 نقاط مئوية، وهذه الأحياء البالغة 43 في 14 مقاطعة، في شانلي أورفة وحدها تقع 6 أحياء من هذه الفئة، وكان هناك 5 من تلك الأحياء في كل من بنگول، وديار بكر، ووان، باختصار، لم تكن مكاسب حزب الشعوب الديمقراطي كبيرة، ولكنه خسر دعمًا كبيرًا بالمناطق الشمالية الشرقية والجنوبية الشرقية، لكن لا يمكن تفسير خسارته في ضوء الانفصال الكردي فقط، نظرًا لحقيقة أنه في قلب السكان الأكراد، في مقاطعات مثل هكاري، وشرناق، إذ يظل هذا الحزب قويًّا. وخسر حزب الشعوب الديمقراطي التأييد غالبًا في أحياء ذات نزعة محافظة قوية، ومن ثَمّ يمكن أن يفضّل الناخبون حزب العدالة والتنمية على حزب الشعوب الديمقراطي.

يلخص الجدول3 أدناه أداء الأحزاب في 970 حيًّا، مقارِنًا انتخابات نوفمبر بانتخابات يونيو.

	إجمالي تغير الحصص من أصوات الناخبين	خسائر الحصص من أصوات الناخبين	مكاسب الحصص من أصوات الناخبين
حزب العدالة والتنمية	8.63 بالمئة	8	962
حزب الشعب الجمهوري	0.37 بالمئة	489	481
حزب الحركة القومية	-4.39 بالمئة	951	19
حزب الشعوب الديمقراطي	-2.36 بالمئة	947	22 (لا تغير في 1)

الجدول3: مكاسب وخسائر الحصص من أصوات الناخبين في الأحياء

كما وضعنا أيضًا رسمًا بيانيًّا لقياسات العدد الفعال للأحزاب (ENP) في كلتا الجولتين الانتخابيتين، وكذلك تقلُّب النتائج من يونيو إلى نوفمبر.[10]

يقيس العدد الفعال للأحزاب عدد الأحزاب المختلفة، مرجحًا أوزانها وفقًا لأدائها الانتخابي النسبي، ويُحسَب عن طريق جمع مربع حصص الأصوات الانتخابية، ثم أخذ مقلوب العدد، ويعبر الناتج عن رقم قابل للمقارنة لمستوى التنافسية في حي (دائرة) انتخابي معين، وتمثل الأرقام الأعلى زيادة المنافسة، في حين تعني الأرقام الأقل أن عددًا أقل من الأحزاب تحصل على حصة أكبر من الأصوات، ولا يكون العدد الفعال للأحزاب (ENP) مساويًا للعدد الكلي للأحزاب، إلا إذا كانت جميع الأحزاب تتلقى الحصة نفسها من التصويت. فمثلًا، إذا حصلت خمسة أحزاب على 20 بالمئة في منطقة ما، فإن العدد الفعال للأحزاب يكون 5 (العدد الفعال للأحزاب= (1 \ (0.04 + 0.04 + 0.04 + 0.04 + 0.04))،

ولكـن إذا نال حزب 80 بالمئـة، ونالت الأربعة الأخرى 5 بالمئة لـكل منها، فإن العدد الفعال للأحزاب سـيكون 1.538 (العدد الفعال للأحزاب= (1\ (0.64 + 0.0025 + 0.0025 + 0.0025 + 0.0025))= (1\0. 65)= 1.538)، رغـم أن نفـس العـدد مـن الأحـزاب تتنافـس في كلا المثالـين، إلا أن حزبًـا واحدًا يهيمـن في المثال الثاني، ومن ثم فـإن العدد الفعال للأحـزاب أقـل، وبناء عـلى مقياس العـدد الفعال للأحزاب الـذي ابتكره لاكسـو Laakso وتاغيبـيرا Taagepera،[11] فقـد حسـبنا العـدد الفعـال للأحـزاب على مسـتوى المقاطعات بالرجوع إلى حصص الأصوات الانتخابية للأحزاب في كل من يونيو ونوفمبر، وبالمقارنة بين قيمتي العدد الفعال للأحزاب نكتشـف أن هناك جيوبًا في أحياء مثل ميرسن، وأضنة، وأحياء شـاطئ أزمير: موغلا، والمناطق الحدودية الشـمالية الشرقية حيث المنافسـة الحزبية عالية، وفي حين انخفضت التنافسـية إجمالاً في شهر نوفمبر مقارنة بشهر يونيو، لم يكن هناك نمط جغرافي واضـح لهذا التغيير، ويلخص الجدول4 عـدد الأحياء، وتغير العدد الفعال للأحزاب فيها من يونيو إلى نوفمبر:

	مستـوى العـدد الفعـال للأحـزاب فـي يونيـو				
	4+	3-4	2-3	1-2	
مستـوى العـدد الفعال للأحزاب في نوفمبر	0	0	155	141	1-2
	1	243	332	13	2-3
	11	73	1	0	3-4
	0	0	0	0	4+

الجدول4: تغير العدد الفعال للأحزاب من انتخابات يونيو إلى انتخابات نوفمبر 2015

يظهـر الجـدول4 أنـه لا توجد أحياء انتخابيـة كان فيها العدد الفعـال للأحزاب 4 أو أعلى في نوفمـبر، بينـما في يونيـو كان هنـاك 12 حيًّا مـن هذه الأحيـاء، وفي الواقـع، انخفض العدد الفعال للأحزاب في 11 من 12 حيًّا التي كان لديها مثل هذه التنافسية العالية في شهر يونيو إلى مستوى 3–4، وانخفض العدد الفعال للأحزاب في الحي الآخر (آقچاداي بمقاطعة ملاطية) إلى 2.69 (فئة 2–3) في نوفمبر، ويشـير هذا الانخفاض الشـديد إلى موقف غريب لا يمكن تفسـيره إلا بالرجـوع إلى خصوصيـات المنطقـة، تمامًـا كما أداء حـزب الشـعوب الديمقراطي الغريب في حي السويدية بمقاطعة هاتاي، يرجع انخفاض التنافسية إلى مرشح مستقل، حيث رشح منير دوغان أولمظ طوبراق نفسه مستقلًّا في يونيو، وكان قادرًا على الحصول على 13.21 بالمئة من جميع أصوات الناخبين في آقچاداي، رغم أن هذا لم يكن كافيًا بالنسبة له ليتم انتخابه مـن الحـي الانتخـابي الأكبر بملاطيـة، إلا أن قـراره بعدم المشـاركة في انتخابـات نوفمبر دفع مسـؤولي حـزب العدالة والتنمية وحـزب الحركة القومية المحليـين إلى التنافس للحصول على الأصـوات القادمة من أولمـظ طوبراق، وهكذا، تم نقل جزء كبير مـن الأصوات في آقچاداي

إلى الأحزاب الأخرى التي كانت تتنافس بالفعل في الحي الانتخابي في يونيو، وهو ما تسبب في الانخفاض الكبير للمنافسة في الحي.

في 101 من الأحياء الانتخابية، زاد العدد الفعال للأحزاب من يونيو إلى نوفمبر، لكن كان متوسط الزيادة في هذه المناطق مجرد 0.16، وكان عدد الأحياء التي فيها منافسة أعلى بعد قياسها وفقًا لفرق 0.3 أو أعلى للعدد الفعال للأحزاب هو 15 حيًّا، وكانت هذه الأحياء من مقاطعات وان، وقارص، وإلدش، وأرضروم، وديار بكر، وأغري، وبنگول، وسعرد، وبعبارة أخرى، زاد العدد الفعال للأحزاب في المناطق الشرقية التي سيطر عليها حزب الشعوب الديمقراطي في يونيو، وقد تسببت هذه الزيادة في منافسة أعلى بين حزب الشعوب الديمقراطي وحزب العدالة والتنمية، ففي 869 من إجمالي 970 حيًّا انتخابيًّا انخفض العدد الفعال للأحزاب، وهذا يعني أن هناك منافسة انتخابية أقل، نظرًا لتعزيز التأييد الانتخابي لأحزاب أقل في النظام الانتخابي، وحدث أكبر انخفاض في آقچاداي على النحو المبين أعلاه؛ وإجمالًا كانت هناك خمسة أحياء انتخابية في أرضروم، وأرداخان، وشانلي أورفة، حيث انخفض العدد الفعال للأحزاب نقطة كاملة أو أكثر، وهو ما يمثل إخراج حزب من المنافسة، مرة أخرى، كانت هذه المناطق من شرق تركيا، وفي كلتا الجولتين الانتخابيتين كانت هذه المنطقة بها منافسة أقل مقارنة ببقية البلاد، وحدثت فيها أكبر زيادة، وأيضًا أكبر انخفاض، حتى لو كانت هناك زيادات في العدد الفعال للأحزاب بسبب الأداء الأفضل لحزب العدالة والتنمية، فإن جنوب شرق تركيا بشكل عام لديه مستوى منخفض من المنافسة الحزبية بالمقارنة مع بقية البلاد.

يظهر مؤشر التقلُّب أين تحدث تحولات أصوات الناخبين، ويسمى التقلب الانتخابي أيضًا بمؤشر بيدرسن،[12] ويقيس مدى تحولات أصوات الناخبين بين الأحزاب، وهو يتراوح بين صفر؛ (أي أن جميع الأطراف تلقت نفس الحصة من أصوات الناخبين) إلى 100؛ (أي إلغاء جميع الأطراف في النظام الانتخابي تمامًا وتشكّل أحزاب جديدة)، وحيث إن مؤشر التقلُّب يقيس التغيرات في الأصوات لجميع الأحزاب من جولة انتخابية إلى أخرى فإن قياسه يتطلب استمرارية مشاركة الأحزاب في جولات انتخابية متتالية، لكن هناك خمسة أحزاب صغيرة لم تشارك في انتخابات نوفمبر، وهي: حزب الأناضول، وحزب الحقوق والعدالة، ، وحزب الوطن،[13] وافتقاد المشاركة يضخّم تلقائيًّا من أرقام التقلُّب إلى حد ما بالنسبة للأحياء الانتخابية، لكن تجدر الإشارة إلى أن تأييد هذه الأحزاب الصغيرة لا يكاد يذكر في يونيو (ما مجموعه 0.3 بالمئة).

كان متوسط التقلب على مستوى الأحياء 10 بالمئة من الأصوات، لكنه يتراوح بين 0.7 بالمئة إلى 35 بالمئة، والأحياء التي خسر فيها حزب الحركة القومية وحزب الشعوب الديمقراطي دعمًا كبيرًا هي الأحياء التي ترتفع فيها نسبة التقلب: ثلاثة من هذه الأحياء هي

أحياء مركزية في مقاطعات كلس، ويوزغات، وإغدير، وكانت هناك أيضًا أربعة أحياء من شانلي أورفة، وثلاثة من يوزغات، وحيَّان اثنان من أغري، وأرداخان، وحي واحد من كل من بنگول، وبيتليس، وديار بكر، وأرضروم، وهاتاي، وقرمان، وتوضح مقارنة خريطة التقلب بتحولات أصوات ناخبي حزب العدالة والتنمية أن الحزب استفاد من التقلب في معظم أحياء الأناضول الداخلية، حيث تضاءل التأييد الانتخابي لحزب الحركة القومية، وفي المناطق الشرقية حيث خسر حزب الشعوب الديمقراطي تأييدًا انتخابيًا.

الخلاصة

كانت انتخابات "الإعادة" في نوفمبر انتصارًا حقيقيًا لحزب العدالة والتنمية الذي تمكن من رفع إجمالي عدد أصوات ناخبينه إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق؛ لتصل إلى نحو 7.32 مليون، وبارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات، وانخفاض نسبة الأصوات الباطلة، بلغ مؤيدو حزب العدالة والتنمية أعلى ذروة لهم، وأتت حصة كبيرة من هذه الأصوات من دوائر انتخابية محافظة لناخبي حزب الحركة القومية، وحزب الشعوب الديمقراطي، لكن يُحتمل أن تكون هناك أصوات انتخابية غير قليلة قد أتت من جمهور حزب السعادة، وحزب الاتحاد الكبير، فضلًا عن أولئك الذين لم يدلوا بأصواتهم في يونيو، أو الذين أُبطلت أصواتهم (خصوصًا في إسطنبول) في انتخابات يونيو.

ويوضح النمط الجغرافي الذي يظهر من دراسة التحولات من يونيو إلى نوفمبر في نتائج الانتخابات- أنه بينما سجل حزب العدالة والتنمية مكاسب في الأحياء كافة تقريبًا، فإن أداءه كان أكثر دلالة في عدة جيوب، ويرجح أن يعود هذا لاختيار أكثر فعالية من حزب العدالة والتنمية للمرشحين وتعبئة الناخبين، ومع ذلك، فمن المرجح أن يعزى الارتفاع الكبير الإيجابي في جميع المناطق الجغرافية إلى تغير جدول الأعمال السياسي من البلاد.

يحدد حزب العدالة والتنمية تموضعه الأساسي في المقام الأول بتقديم أداء ناجح على الصعيد الاقتصادي، ونظرًا للتصورات بأن أداء السياسات الاقتصادية قد تراجع عن مستواه في الفترات الأولى لحكم حزب العدالة والتنمية منذ 2002، عانى الأداء الانتخابي للحزب مرارًا في الانتخابات المحلية عام 2009، وكذلك في انتخابات يونيو 2015، ويبدو أن أحزاب المعارضة تمكنت من مجاراة حزب العدالة والتنمية على هذه الجبهة، وكانت مستعدة جيدًا للجدال على جبهة السياسة الاقتصادية، وتقديم مقترحات للسياسة، ويبدو أنها لاقت قبولًا جيدًا لدى الجماهير في انتخابات يونيو، بيد أن جدول أعمال البلاد تغير كثيرًا بين يونيو ونوفمبر بسبب ارتفاع حدة التوتر على الجبهتين الكردية والسورية، بالإضافة إلى الهجمات الإرهابية على المدنيين، فضلًا عن الأهداف العسكرية، وقد أعاقت هذه التطورات، إلى جانب التهديدات الكثيفة والهجمات على الأحزاب السياسية قيام المعارضة بحملة فعالة، كما

لا يبدو أن النجاح الانتخابي لحزب العدالة والتنمية في نوفمبر جاء مدفوعًا بتقييمات الأداء، وإنما بإدارته الناجحة لجدول الأعمال المتغير، ومصداقيته في مواجهة مستقبل مجهول.

أن أحزاب المعارضة علِقت في خطاب السياسة الاقتصادية، وأظهرتها صورتُها غير المتعاونة أنها مسؤولة عن عدم الاستقرار السياسي المتزايد في البلاد.

ولا بد أن العجز عن القيام بحملات فعالة، وتفاقم الشعور بانعدام الأمن بين الناخبين- أبقيا اعتبارات الأداء وتحميل المسؤوليات جانبًا في أذهان الناخبين، فأصبحت الاهتمامات الأبرز استعادة الاستقرار، ومعاقبة أحزاب المعارضة التي عُدَّت مسؤولة عن إخفاق المفاوضات الائتلافية (في حالة حزب الحركة القومية)، والصراع المتصاعد على الجبهة الكردية (في حالة حزب الشعوب الديمقراطي)، ونتيجة لكل ذلك، فقد خسر كلا الحزبين تأييدًا انتخابيًّا معتبرًا.

لكن تمكّن حزب الحركة القومية، فضلًا عن حزب الشعوب الديمقراطي من البقاء على قيد الحياة بعد هذه الانتقادات، وظلت فوق عتبة العشرة بالمئة الحاسمة، وتمكنت من البقاء في البرلمان، وكان اجتياز هذه العتبة مهمًّا بصفة خاصة في كبح جماح السلطة التشريعية لحزب العدالة والتنمية، وترك توزيع المقاعد في البرلمان بعد انتخابات نوفمبر لحزب العدالة والتنمية عجزًا قدره 13 مقعدًا فقط يمنعه من إجراء استفتاء على الدستور، ويبقى أن نرى ما إذا كان حزب العدالة والتنمية سيشكل تحالفًا مع أحد الأحزاب المعارضة لكتابة دستور جديد، أو إن كان سيحاول أن يقنع برلمانيين مستقلين بدعم طموحات الحزب الدستورية الناهضة.

والخيار الإستراتيجي الذي يواجهه حاليًّا حزب العدالة والتنمية يعني الكثير بالنسبة للاتجاه المستقبلي للديمقراطية التركية، ونظرًا لتوزيع المقاعد البرلمانية في أعقاب انتخابات نوفمبر، فقد يكون من الصعب تشكيل ائتلاف واسع شامل كأساس لدعم الدستور الجديد، لكن النهج الأكثري الذي من شأنه أن يدفع الدستور الجديد إلى الأمام من جانب واحد، أو فرض تعديلات مهمّة لابد أن تمر من خلال استفتاء، ويرجح أن يسبب مزيدًا من الاستقطاب في البلاد، وتقدم تجربة الحملات الانتخابية في 2015 أدلة على طبيعة إستراتيجية الاستقطاب ونتائجها المرجحة.

كان العديد من نخب حزب العدالة والتنمية داعمًا لنظام رئاسي منذ فوز أردوغان في الانتخابات الرئاسية العام الماضي، لكن كلًّا من حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية عارضا بشدة هذا التغيير الجوهري للنظام السياسي التركي، وأظهر حزب الشعوب الديمقراطي فقط إشارات مختلطة من الدعم، وحتى في حالته هذه كانت موافقته المؤقتة مشروطة بإصلاح الحكم المحلي، وزيادة الحريات ذات الطابع المحلي للأكراد في البلاد، ونظرًا للعلاقة الضيقة بين حزب العدالة والتنمية وحزب الشعوب الديمقراطي، قد لا يحصل الأول على دعم الثاني لدستور رئاسي في المستقبل المنظور، ما لم تتخلّ الحكومة عن بعض سلطتها السياسية المركزية وتتركها للحكومات المحلية.

كان التحـول الانتخابي الكبير من يونيو إلى نوفمبر غـير متوقع للمثقفين والباحثين، وكما ذكرنـا أعلاه، مرت تركيا بعاصفة انتخابية تصاعدت إلى نهاية دراماتيكية، وينبغي إجراء مزيد من البحث لفهم السـبب الذي جعل جزءًا كبيرًا من الناخبين، وبشـكل غير متوقع، يغير رأيه في خمسـة أشـهر، والسـبب المعتاد هو المخاوف الأمنية في الشرق الأوسط الذي تتزايد فيه حدة الصراعـات، وقد شـهدت تركيـا كما شرحنا أعلاه، أسـوأ هجوم إرهـابي في تاريخها قبل ثلاثة أسـابيع مـن انتخابات نوفمـبر، والواضح أن المخـاوف الأمنية الناتجة لم تكـن مفيدة لأحزاب المعارضـة، وبخاصة عندمـا أعطت هذه الأحـزاب انطباعًا بعدم وجود كفاءة كافية لتشـكيل حكومة بعد انتخابات يونيو، وكذلك، اقترن تصاعد المخاوف الأمنية بانحسار أهمية سياسات الأداء، فبدلًا من التركيز على عقاب الحزب الحاكم لتدهور الأمن وعدم الاستقرار الاقتصادي المسـتمر، بـدا الناخبون أكثر قلقًا بشـأن مسـألة وجودية أساسـية، وهي السـلامة الشـخصية والنظـام العـام، ويبدو أن حزب العدالـة والتنمية يُنظر إليه على أنه كفء في مجالات السياسـة الأمنية، واستفاد من ثقة الناخبين في الحزب في حل القضايا الأمنية التركية.

مـاذا يعنـي صعود المخـاوف الأمنيـة وغيرها مـن المخـاوف الوجودية بالنسـبة لمسـتقبل الديمقراطيـة التركية؟ لاحظنـا على مدى العقود القليلة الماضية اسـتقطابًا بين الخطين العلماني والمحافظ، أو التركي مقابل هويات الأقليات الأخرى كالهوية الكردية، أو ببسـاطة ما يسـمى المركـز مقابـل الأطـراف في السـياق الثقـافي،[14] ويتعلق الكثير مـن المخاوف في قلـب النقاش الاسـتقطابي بالقلق بشـأن تغير نمط الحيـاة، أو بالتهديدات المتصورة، وهكـذا، فإن المخاوف الوجودية ليسـت جديدة على السياسـة التركية[15]، لكن بينما كان الاسـتقطاب يتزايد لأكثر من عقـد من الزمان هدأت تلك المخـاوف بتولي حزب العدالة والتنمية السـلطة، وتركيزه القوي عـلى سياسـة الأداء، وبـدون تقديـم أداء مقبول يحقـق مطالـب وتطلعات الجماهـير لا يمكن لحكومـة البقاء في السـلطة، إلا أن التجربة الأخيرة في انتخابـات نوفمبر يمكن أن تؤخذ دليلًا على نجاح الانتخابات بدون ميزة أداء ملحوظة، ولا يبدو أن النجاح الانتخابي لحزب العدالة والتنميـة في نوفمبر جاء مدفوعًا بتقييمات الأداء، وإنما بإدارته الناجحة لجدول الأعمال المتغير، ومصداقيته في مواجهة مستقبل مجهول، والجهود المقيدة فعليًّا للحملات الانتخابية من جانب المعارضة.

وتعدّ وسـائل الإعلام أداة حاسـمة لانتخابـات نزيهة في الوضـع الديمقراطي، بيد أن وسـائل الإعلام المسـتقطبة والمتحيزة لهـا تأثير معكوس لإنشـائها غرف صدى تلح على آراء معينة، وتزيد المسـافات بين مختلف مجموعات الناخبين، ومن يونيو إلى نوفمبر تغـيّر جـدول أعمال الحملـة الانتخابية من تقييـمات الأداء الاقتصادي إلى نقاش يشـهد اسـتقطابًا متزايدًا حول الهموم الأمنية، وفي سياق ديمقراطي سليم، يُتوقع أن يتم تناول هـذه الصعوبات بنقاش عام متوازن في وسـائط الإعلام، بيـد أن قطاع الإعلام التركي يسوده الانقسـام والاسـتقطاب بالفعل،[16] فوصول أحزاب المعارضة إلى منافذ الإعلام ظل محدودًا، وسيطر حزب العدالة والتنمية بشكل فعال على التغطية الإعلامية للحملة

الانتخابيـة، رغـم أن نطاق سـيطرة حزب العدالة والتنميـة لم يُتعرّف عليه بعد من تحليل محتوى وسائل الإعلام، إلا أن تحليلنا السابق للحملة الانتخابية في 2011 يوضح زيادة الاسـتقطاب في سـياق إعلامـي يميل لصالح الحـزب الحاكم،[17] ففـي انتخابات يونيو، وكذلـك نوفمـبر كان وصول أحـزاب المعارضـة إلى التغطية الإعلامية محـدودًا للغاية، حتى في وسائل الإعلام العامة، وكان التحيز للحزب الحاكم واضحًا أيضًا بين القنوات الخاصـة[18]، ومِـن ثَمَّ، ورغـم أن الإدعاءات بوجود ممارسـات احتياليـة في الانتخابات ظلت بلا أساس من الصحة، ونظرًا لحالة قطاع الإعلام والضغوط والهجمات على جميع الأحزاب السياسية- يُرجَّح أن تظل نزاهة الانتخابات موضع تساؤل، إذ تشير مثل هذه القيود على الأحزاب السياسـية ووسـائل الإعلام إجمالًا إلى تدهور المعايير الديمقراطية في البلاد.

وعند مستوى أعلى من التجريد، فإن العنف المتصاعد والضغوط على التنافس الديمقراطي في الانتخابات التركية الأخيرة- ليسـت سوى تحذير لسـلامة الديمقراطية التركية، فالثقة بين الأفـراد في البـلاد هي من بين أدنى المعـدلات في العالم،[19] في حين تعدّ معدلات التسـامح إزاء الأقليـات، وحريات التعبير غـير المقيدة، والتقدم الاجتماعي منخفضة للغاية بالفعل، وفي هذا الوضع السـياسي المسـتقطب تؤدي هذه الخلفية إلى أزمة ثقة عميقة بين الجماعات، وخصوصًا بين الحكومة والمعارضة. وفي مناسـبات عديدة مفاجئة، مثل توقعات الاسـتقطاب وتوقعات تزويـر الانتخابـات المشـار إليها أعلاه، والتي اتضـح في النهاية أنه لا أسـاس لها من الصحة- لوحـظ مرارًا تصدعًا كبـيرًا في الثقة أو عدم ثقة متبادل، وفي ضـوء المخاوف الأمنية الوجودية لـدى الجمهـور، إلى جانب ارتفاع عدم اليقين الاقتصـادي في ظل تصاعد نزعة محافظة تفرض نفسـها، قد لا تكـون الديمقراطية الحرة التنافسـية قابلة للحياة، وقد لا يكون الدعم الشـامل لحقـوق الأقليات، وحرية الكلام والتعبير السـياسي، أو ببسـاطة، التسـامح المتعاطف- قد لا يكون موجودًا كأساس للديمقراطية التركية، ويمكن أن تكون التطورات الملحوظة على مدى حملة 2015 الانتخابية تحذيرًا في هذا الصدد، ويمكن من وجهة نظر متفائلة اعتبار أن لحكومة حزب العدالة والتنمية الجديدة تفويضًا جديدًا لإصلاحات اقتصادية وديمقراطية، لكن يبقى أن نتابع ما إذا كانت البيئة الأمنية الدولية والمحلية ستتيح لقيادة حزب العدالة والتنمية متابعة عملية إصلاح شاملة تشاركية منشئة للإجماع.

ملحق: مصادر البيانات وتصور العدد الفعال للأحزاب والتقلب وحسابهما:

استخدمنا نتائج الانتخابات الرسمية على مستوى صناديق الاقتراع لانتخابات يونيو ونوفمبر 2015، وقد أُخِذت البيانات من صفحة نتائج الانتخابات المنشورة على موقع المجلس الأعلى للانتخابات في الشبكة الدولية، ونشرت هذه النتائج بناء على فرز الأصوات يوم الانتخابات، ويعتمد عدد صناديق الاقتراع في حي انتخابي على عدد السكان المسجلين، وكان في المتوسط، هناك 310 ناخبين لكل صندوق اقتراع في كلتا الجولتين الانتخابيتين، وكان الوسيط الحسابي 355 ناخباً، وقد تراوح عدد صناديق الاقتراع في كل دائرة انتخابية بين 6 صناديق في حي ياليهويك في قونية، إلى 1868 صندوق اقتراع في حي چانكايا في أنقرة، ومن أجل إجراء تحليلات على مستوى المقاطعات جُمِعت بيانات صناديق الاقتراع على مستوى الأحياء، ولا تشمل هذه البيانات التي جُمِعت الأصواتَ الموزعة على الدوائر الانتخابية التي أُدلِيت بها خارج البلاد.

وأُنشِئت الأشكال من 3 إلى 6 باستخدام خرائط غوغل، وجداول غوغل للدمج، وبعد أن أصبحت 12 مقاطعة بلديات كبرى في 2012 زاد عدد الدوائر من 957 إلى 970، لكن الترميز الجغرافي الضروري وملفات KML لهذه الأحياء الجديدة لا تزال غير متاحة للجمهور، لذلك استخدمنا 957 حيًّا في خرائطنا، وبالنسبة للأحياء الثلاثة عشر حديثة النشأة، فقد أعدنا تشكيل البيانات، وجمّعنا هذه الأحياء مع الأحياء الأخرى الجديدة لحساب الفرق.

أجرينا حساب العدد الفعال للأحزاب (ENP) باستخدام مقياس لاكسو وتاغابيرا Laakso and Taagepera (1979)، وهو مؤشر معكوس، مؤشر هرفندالHerfindahl ، ويُطلق عليه أيضًا مؤشر Simspon المعكوس الذي يقيس مستوى المنافسة الحزبية

والتنوع الحزبي، وإن صيغة حساب العدد الفعال للأحزاب (ENP) هي:

$$ENP = \frac{1x}{\sum_{i=1}^{xn} p_i^2}$$

حيث إن n هي عدد الأحزاب المتنافسة في الحي؛ و pهي نسبة كل حزب من أصوات الناخبين.

وإلى جانب العدد الفعال للأحزاب قسنا أيضًا مؤشر التقلب (Volatility)، ويُسمى أيضًا مؤشر بيدرسن (1979)، الذي يقيس العدد الإجمالي لتحولات الأصوات الانتخابية في جولتين انتخابيتين متتاليتين، وصيغة حساب مؤشر التقلب (Volatility) هي:

$$Volatility_t = \frac{\sum_{i=1}^{n} |p_{i,t} - p_{i,t-1}|}{2}$$

حيث إن n عدد من الأحزاب المتنافسة في الحي؛ وp نسبة الأصوات الانتخابية لكل حزب في الانتخابات الأخيرة، وباعتبار أن مكسب أحد الأحزاب خسارة لحزب آخر، فإن مجموع الفروق المطلقة [لنسب لأصوات الانتخابية] في جولتين انتخابيتين متتاليتين يقسم على اثنين، وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 (لا تحولات في الحي) إلى 100 (تحول كل الأصوات في الحي).

الهوامش والمراجع:

1. لمزيد عن نظام الحزب المهيمن في تركيا، انظر:

Ali Çarkoğlu, "Turkey's 2011 General Elections: Towards a Dominant Party System?" Insight Turkey, Vol. 13, No. 3 (2011), pp. 43-62; Şebnem Gümüşçü, "The Emerging Predominant Party System in Turkey," Government and Opposition, Vol. 48, No. 2 (April 2013), pp. 223-244.

2. انظر:

Özge Kemahlıoğlu, "Winds of Change? The June 2015 Parliamentary Election in Turkey," South European Society and Politics, Vol. 20, No. 4 (2015), p. 453؛ و Muqtedar Khan,"Reflections on Turkey's Parliamentary Elections of 2015," Turkey Agenda (2015), استُخرِجه من: http://works.bepress.com/muqtedar_khan/64.

3. مثل هذا التدخل الذي أوجد حملة انتخابية مزدوجة بواسطة حزب العدالة والتنمية ربما أدى إلى نتائج عكسية، وهذا دفع أنصارًا محتملين لحزب العدالة والتنمية إلى الأحزاب الأخرى. ومن الصعب اختبار هذا الادعاء تجريبيًّا، حيث ينطوي على مقارنة ظرف افتراضي يبقي فيه الرئيس محايدًا خلال الحملة الانتخابية. وخلاف ذلك يُرجح أن تكون جميع التقييمات الأخرى مدفوعة بالتحيز الحزبي. ولا تتوافق مع اختبار حقيقي لفرضية أنه إذا بقي الرئيس محايدًا، فحزب العدالة والتنمية قد يحصل على نسبة أعلى من الدعم. انظر: http://america.aljazeera.com/articles/2015/6/8/akp-loss-leaves-erdogan-and-his-former-party-floundering.html

لمزيد من مثل هذه الادعاءات. للتعرف على تفاصيل نهج أردوغان حيال أحزاب المعارضة قبل انتخابات يونيو، انظر:

http://www.voanews.com/content/in-turkey-erdogan-election-rhetoric-draws-ire/2775833.html.

4. Emek Ve Demokrasi Platformu Üyeleri, Diyarbakır'da Yaşanan Patlamayı Kınadı," Milliyet, retrieved from http://www.milliyet.com.tr/emek-ve-demokrasi-platformu-uyeleri-mersin-yerelhaber-826431/.

5. See Daniel Pipes, "On Turkey's Fraudulent Elections Tomorrow," Middle East Forum, (June 6, 2015), http://www.meforum.org/blog/2015/06/-fraudulent-election-tomorrow.

6. For Oy ve Ötesi's coverage of the June election, see: http://oyveotesi.org/gecmis-secimler/7-haziran-2015-genel-secimler/7-haziran-2015-genel-secimleri-degerlendirme-raporu/. For November, see: http://oyveotesi.org/1-kasim-2015-genel-secimleri/1-kasim-2015-secim-sonuc-degerlendirmeleri/.

7. Tricky Ballot Tickets Main Cause for Half a Million Invalid Votes in Istanbul,"" Daily Sabah, (June 08, 2015), http://www.dailysabah.com/elections/2015/06/08/tricky-ballot-tickets-main-cause-for-half-a-million-invalid-votes-in-istanbul.

8. انظر:

Ali Çarkoğlu Koç University و Erdem Aytaç على الرابط: https://csr.ku.edu.tr/public-opinio.

9. للحصول على تفصيلات حول مبعوث حزب الشعب الجمهوري إلى سوريا بما في ذلك إيريلمظ وتأثيره في حي

السويدية. انظر:

http://www.aljazeera.com.tr/al-jazeera-ozel/hatay-degisime-gebe.

10. انظر الملحق للحصول على تعريفات العدد الفعال للأحزاب (ENP) والتقلب الانتخابي.

11. Markku Laakso and Rein Taagepera, "Effective Number of Parties: A Measure with Application to West Europe," Comparative Political Studies, Vol. 12, No. 1 (1979), pp. 3-27.

12. Mogens N. Pedersen. مقتطف من:"The Dynamics of European Party Systems: Changing Patterns of Electoral Volatility," European Journal of Political Research, Vol. 7, No. 1 (1979), pp. 1-26.

13. أُخِذ حزب السعادة وحزب الاتحاد الكبير معًا لقياس التقلب في نوفمبر للمقارنة. نظرًا لتحالفهما الانتخابي في يونيو.

14. للمزيد من المعلومات حول الاستقطاب العلماني مقابل المحافظ. انظر:

Ali Çarkoğlu and Binnaz Toprak, Değişen Türkiye'de Din, Toplum ve Siyaset (Religion, Society and Politics in Changing Turkey), Türkiye Ekonomik ve Sosyal Etüdler Vakfı (TESEV), (2006), استُرجِع من الرابط: http://www.tesev.org.tr/en/working-area/religion-state-society

15. نستخدم مصطلح "المخاوف الوجودية". للإشارة إلى القلق والمخاوف المتأصلة التي تعدّ أساسية لتكوين المواقف السياسية والاجتماعية للمواطنين. واستنادًا إلى التحليل النقدي للنصوص. يُعرّف غريسون مفهومًا مماثلًا على النحو الآتي: «تزود التهديدات المواطنين بالأمن الوجودي. أي الإحساس بالأمن بالنسبة لهويتهم. وموقفهم الصحيح في العالم. وما يشكل خطرًا عليهم». «انظر:

Liberalism and the Foreign Subject in A Bear Called Paddington," The British Journal of Politics and International Relations, Vol. 15 (2013), p. 390.

16. See Salih Bayram, "Political Parallelism in the Turkish Press, a Historical Interpretation," Turkish Studies, Vol. 11, No. 4 (2010), pp. 579–611

17. انظر:

A. Çarkoğlu, L. Baruh and K. Yıldırım, "Press-Party Parallelism and Polarization of News Media during an Election Campaign: The Case of the 2011 Turkish Elections,"International Journal of Press / Politics, Vol. 19 (2014), pp. 295-317.

18. انظر:

http://www.mynet.com/haber/guncel/trtnin-25-gunluk-yayin-tablosu-akp-30-chp-5-mhp-1-saat-hdp-18-dakika-2156446-1

للحصول على مزيد من المعلومات حول انحياز التغطية الإعلامية لصالح الرئيس الحالي لحزب العدالة والتنمية.

19. انظر بيانات مسح القيم العالمية لأغراض المقارنات دوليًّا:

http://www.worldvaluessurvey.org/WVSOnline.jsp.